

الدمعي على من يبال المرعى من ابي وجه برعي هذا حال سالك
 القاضى ولكن لو اجمعه على بيان السبب لا ينبغي للفاصل
 ان يلقن احد منهما حجة ولا يشير الى احد منهما ولا يصف
 ولا يقبل هدية احدهما ويقبل الهدية من محرم او ممن كان
 يهدى اليه قبل القضاء وان كانت الهدية لاجل القضاء
 لا يقبل ويجب الرجوع العامة ولا يجزى الرجوع خاصة
 وهي التي لو علم المضيف ان القاضى لا يجيبه بالهدية
 الا لمن كان يتخذه قبل القضاء لا ينبغي ان يسبقه
 في مجلس القاضى ولا يقضى هو فخصان او دخلته ثم اذ
 اوبه جوع او عطش مفروط او لظنة والقبضى وهو يشى
 ولا يابس بان يقضى وهو مشكوك ويكره ان يقضى لخصوم
 لا يابس فيما كان معلوماه وان كان شاكيا ينبغي ان
 يقضى شهوته من اهل قبل ان يجلس للقضا كل من جاء
 او لا فهو اولى بالتقديم الا العوايا فانه لا يابس فيهم
 الا اذا كانوا الكثرة او يدخل بذلك المصروف اهل المصروف
 فحينئذ تقدمهم بالتبوية بالنوبة لا يابس بان يقضى
 في منزله او حيث احب وان قضى في جنب الجحمة

طريق الميرعى عليه بيان السبب

طريق معرفة الرجوع الخاصة

نحو

منوا حسن لانه نفي التهمة القضاء في المسجد لا يكره
 صلاحا لث ففى رضاه عنه اذا جلس القضا خاصة
 من المسجد للفضل والحكم لم يسم على الخصوم ولا يسم
 عليه بخصوم والى علم ما في نقل القضاء العقد
 والقبضى يصلح ان قاضيا المرأة تصلح قاضية فيما سوى
 الحدود والقصاص الفاسق يصلح قاضيا والعدل
 افضل الا على الا يصلح قاضيا السلطان اذا قضى
 الا اذا كان عايب قضاية على الجور ومن طلب القضاء
 والامارة لا يولى لان الخيرة في غيره الرجوع في القضاء
 وخصه لمن لا يخاف العجز وان علم على كيف
 والامتناع عنه مخربة هو المختار حواجر عليه اعلم
 وقد رواه قاضيا من اخرج لم يخرج وان فله ومن
 اهل العدل جاز لا يجوز للقاضى ان يامر غيره بالقبضى
 بين اثنين الا اذا ولاة السلطة ولي من شئت
 واستدل من شئت اذا قيل الرجل قضا بله لا يبر
 فيه القرى مالم يكتب في رسمه نقل القضاء بالشرط
 مضافا اليه وقت في المستقبل يجوز بان قال القوم

السلطة ذلك حينئذ ان يامر بغيره
لا يملك غيره الا اذا قال له السلطان

نقل القضاء بالشرط مضافا الى وقت المستقبل